الغاز المسيل يقتل المزيد والبصرة تعلن حالة الإنذار القصوى حتى إشعار آخر

العراق أمام طريق مسدود.. احتجاجات مستمرة وسياسيون متمسكون بمكاسبهم

تصاعد الدخان من مكتب الوقف الشيعي بعد أن أشعل المتظاهرون النار فيه (رويترز)

عواصم ـ وكالات: يستمر «الغاز المسيل للدموع» في حصد المزيد من أرواح المحتجين العراقيين، رغم تأكيد السلطات العراقية أن هذه الغازات لا تحوي مواد سامة، فيما يبدو أن الأزمة التي دخلت شهرها الثاني، باتت البلاد أمام طريق مسدود، بسبب تمسك قادة الأحزاب والتيارات بمكاسبهم المالية والسياسية ورفضهم تقديم أي تنازل يطالب به المتظاهرون، بحسب خبراء ومسؤولين.

فقد تجدد سقوط الضحايا مع تجدد الاحتجاجات في بغداد وتسع محافظات عراقية أخرى امس، بعد ليلة صاخبة شهدت أعمال عنف واضطرابات. وتجاوز عدد القتلى امس 7 قتلى وعشرات الجرحى أمس مع استمرار حالة العصيان المدني. ومن لم يمت بالرصاص الحي مات بالغاز المسيل للدموع الذي قالت وسائل الإعلام ان التحقيقات أكدت أنه لا يحتوي مواد سامة، رغم العدد الكبير من القتلى الذي سقط جراء استخدامه.

وذكر شهود عيان، لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ)، أن «المئات من المتظاهرين شرعوا بقطع الطرق الرئيسية لمنع وصول العمال والموظفين وطلبة المدارس والجامعات إلى أماكن عملهم، وأضرم متظاهرون النار في الإطارات في محافظة البصرة».

وأضاف الشهود ان «شوارع بغداد والمحافظات التي تشهد احتجاجات، شهدت انتشارا لافتا للقوات الأمنية والعسكرية وقوات مكافحة الإرهاب والشغب وغيرها، وذلك بعدما تداول متظاهرون دعوات على شبكات التواصل الاجتماعي للخروج في مظاهرات كبيرة».

وأوضحوا أن المحتجين نجحوا بإجبار طلبة المدارس والجامعات والموظفين على العودة إلى منازلهم رغم محاولة القوات الأمنية تفريق المتظاهرين المنتشرين بإطلاق الغاز المسيل للدموع والهراوات، كما واصل المحتجون اعتصامهم في ساحة التحرير وعلى مقربة من 3 جسور مقطوعة هي الجمهورية والسنك والأحرار.

أما في الناصرية التي تعد، مع الديوانية، رأس الحربة في موجة الاحتجاجات في الجنوب، قتل 3 متظاهرين بالرصاص وأصيب 53 آخرين ليل أمس الأول توفي احدهم لاحقا متأثرا بجراحه، بحسب مصادر طبية.

وفي محافظة البصرة، أعلن مصدر أمني عراقي دخول شرطة البصرة حالة الإنذار القصوى (ج)، وذلك حتى إشعار آخر.

وقال المصدر لقناة (السومرية نيوز) امس: إن شرطة المدينة اتخذت الخطوة «تحسبا لوقوع أي طارئ».

كما قتل 3 متظاهرين في بلدة أم قصر في المحافظة الغنية بالنفط، بحسب ما أفادت مفوضية حقوق الإنسان، مشيرة الى أن الإصابات وقعت جراء إطلاق «الرصاص الحي» في أم قصر، حيث الميناء الحيوي بالنسبة الى العراق.

وعمد المحتجون الى قطع بعض الطرق الرئيسية ومنها المؤدي الى ميناء أم قصر الذي يعد المرفق الحيوي لاستيراد المواد الغذائية والأدوية.

وأفاد شهود عيان بأن القوات العراقية فرقت مجموعات من المتظاهرين حاولوا السيطرة على الطرق المؤدية إلى الميناء فتصدت لهم قوات الأمن بإطلاق الرصاص في الهواء ومطاردة المتظاهرين في الطرق القريبة.

وأوضح الشهود ان المتظاهرين ابتعدوا عن المنطقة، وأحكمت قوات الأمن السيطرة على مداخل الميناء الذي عاد للعمل قبل أيام.

واتسعت رقعة الاحتجاجات في الناصرية، لتشمل حرق مبنى الوقف الشيعي، وإقفال طرق مؤدية الى مقر شركة نفط ذي قار، وحقل كطيعة النفطي.

كما بقيت غالبية الدوائر الحكومية والمدارس مغلقة في مدن الحلة والديوانية والنجف والكوت والعمارة والبصرة، وفقا لفرانس برس.

وشهدت مدينة كربلاء، مواجهات بين قوى الأمن والمتظاهرين، وتبادل الطرفان قنابل المولوتوف الحارقة، بينما اتهم محتجون قوات الأمن باستخدام الرصاص الحي.

ومقابل إصرار المحتجين على عدم مغادرة الشوارع والساحات حتى تحقيق مطلبهم بإسقاط السلطة الفاسدة، يبدو أن الطبقة السياسية بدورها مصرة على عد التخلي عن مكاسبها، ما أدخل العراق في النفق المسدود، بحسب خبراء ومسؤولين.

وتعمل معظم التيارات الشريكة في السلطة وفق مقولة «كلام الليل يمحوه النهار»: في تصريحاتها تأييد للإصلاح والعزم على مكافحة الفساد والاستجابة لطلبات المحتجين في بغداد ومدن الجنوب منذ الأول من أكتوبر، وفي الخفاء عمل متواصل على تقاسم المغانم والمناصب، بحسب ما تؤكد مصادر سياسية عدة لوكالة فرانس برس.

ويصطدم رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي برفض الأحزاب للتغيير خشية فقدان مكاسبها في بلد غني بنفط يدر مليارات الدولارات سنويا.

ولم تغير الاحتجاجات التي راح ضحيتها نحو 350 شخصا غالبيتهم من المتظاهرين، من الممارسات السياسية.

ويقول مصدر مقرب من السلطة لفرانس برس: «الوضع وصل إلى نفق مظلم، وليس هناك حل في الأفق للأزمة الحالية رغم الضغط الشعبي الجاري». ويرى سياسي عراقي بارز إن مسؤولي الأحزاب والكتل «يرفضون الخروج من التشكيلة الوزارية التي تضيع مكاسبهم».

وبحسب الخبير الاقتصادي علي المولوي، زاد عدد موظفي القطاع العام 3 أضعاف منذ 2003، بينما كانت الزيادة في الرواتب التي تدفع لهؤلاء 9 أضعاف!

ويقول مصدر حكومي لفرانس برس إن المناصب باتت تخضع لمنطق البيع والشراء، موضحا ان «وزارة معينة تخصص لحزب سياسي، ويقوم الأخير ببيعها لمن يدفع المبلغ الأكبر». ويشير الى ان بعض الوزارات بيعت بـ 20 مليون دولار. وفي بلد متعدد الطوائف والانتماءات، باتت هذه العوامل أساسية في التعيينات الرسمية، بحسب الباحث العراقي حارث حسن.

ويوضح ان «صيغة الحكم الاتني–الطائفي وزعت السلطة والموارد بين العديد من اللاعبين» المؤثرين في التركيبة الحاكمة، مشيرا الى أن هؤلاء «استفادوا من ضعف المؤسسات الرسمية لتعزيز سلطاتهم الذاتية». في الآونة الأخيرة، وبينما كان عشرات الآلاف من العراقيين في الشارع يطالبون بـ «إسقاط النظام» والإصلاح، تسربت قائمة بتعيين عدد كبير من المديرين العامين والوكلاء في الوزارات وفق انتماءات حزبية وسياسية. فعلى سبيل المثال، عين فالح، شقيق هادي العامري رئيس ائتلاف «الفتح» وزعيم منظمة بدر المقربة من إيران وأحد الداعمين لوصول عبدالمهدي الى السلطة، رئيسا لدائرة المنظمات في وزارة الخارجية والتي تتعامل مع غالبية المنظمات الدولية.

كما عينت شقيقة العامري مستشارة في وزارة الخارجية.

وعين جعفر الصدر، ابن عم رجل الدين الشيعي البارز مقتدى الصدر، سفيرا للعراق في لندن، وهو الآخر لا يجيد الإنجليزية. كما عين أحمد الصدر، ابن شقيق مقتدى، في منصب السكرتير الأول في السفارة.

الحرس الثوري يتوعد بعقاب قاسٍ لـ «مرتزقة الاحتجاجات»: الأشرار قتلوا المتظاهرين من الخلف

طهران ـ وكالات: قال نائب قائد الحرس الثوري الإيراني الأدميرال علي فدوي إن بلاده ستعاقب بشدة «المرتزقة» الذين اعتقلوا إثر الاحتجاجات اندلعت بعد ارتفاع حاد في أسعار الوقود.

وقال الأدميرال فدوي في كلمة أمام تجمع لـ«الباسيج» في طهران أمس «بالتأكيد سنرد وفقا للوحشية التي ارتكبوها»، مضيفا «لقد ألقينا القبض على جميع العملاء والمرتزقة الذين قدموا اعترافات صريحة بأنهم كانوا مرتزقة لأميركا وآخرين».

وأشار الى أن هؤلاء المعتقلين على علاقة بجماعة «مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة التي تعتبرها طهران تنظيما «إرهابيا».

وأضاف فدوي «لقد قبضنا عليهم جميعا، وأن القضاء سيحكم عليهم بأقسى العقوبات».

ولفت الى انه «خلال الاحتجاجات الاخيرة تعرض الكثير من المواطنين لإطلاق النار والقتل من الخلف ومن مسافات قصيرة لا تتجاوز المتر وهذا يعني ان اطلاق النار جرى من داخل الاحتجاجات وأن الاشرار قد استخدموا مسدسات خفيفة لقتلهم».

وتابع فدوي قائلا: «لقد احتوينا الممارسات الشريرة والخبيثة التي تورط بها الأميركيون والفرنسيون والبريطانيون والألمانيون في غضون 48 ساعة وأفشلنا مخططهم، في حين أن الفرنسيين لم يتمكنوا من احتواء احتجاجاتهم الداخلية المستمرة منذ 11 شهرا رغم أنها خلت من وجود مثيري الشغب».

وأعلنت قيادة الباسيج في وقت سابق أن الاضطرابات الناجمة عن ارتفاع أسعار الوقود ترقى إلى «حرب عالمية» ضد طهران تم إحباطها، وحملت مسؤوليتها لواشنطن والرياض وإسرائيل.

وقال اللواء سالار أبنوش، نائب رئيس ميليشيا الباسيج «لقد نشبت حرب عالمية ضد النظام والثورة ولحسن الحظ مات الطفل لحظة ولادته».

ونقلت وكالة الأنباء الطلابية (يإسنا) شبه الرسمية عن أبنوش قوله إن الاستجوابات كشفت أن «تحالف الشر» المكون من «الصهاينة وأميركا» كان وراء «الفتنة».

وفي سياق متصل، ذكرت وكالة «فارس» شبه الرسمية للانباء امس نقلا عن مسؤولين في قوات إنفاذ القانون أنه تم اعتقال 180 من قادة الاحتجاجات التي شهدت إغلاق طرق سريعة وإضرام النار في مصارف ومراكز شرطة ونهب متاجر.

ولا يزال العدد الإجمالي للأشخاص الذين اعتقلوا بسبب الاضطرابات غير واضح، لكن مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قدر الرقم بأكثر من 1000 شخص.

في غضون ذلك، أعلن محافظ محافظة إيلام الإيرانية قاسم سليماني دشتكي إعادة فتح معبر مهران الحدودي مع العراق غربي البلاد.

ونقلت وكالة «فارس» عن دشتكي القول بأن «معبر مهران قد فتح أمام الزوار الإيرانيين الى العراق، وقد تم توفير الأمن من جانب بلادنا ومن الجانب العراقي»

وكان تم في وقت سابق إعادة فتح معبر «جذابة» في محافظة خوزستان، جنوب غربي البلاد، أمام الزوار الإيرانيين الراغبين بالسفر إلى العراق.

أبوظبي مقراً لتحالف أوروبي بحري لمراقبة الملاحة بالخليج

أبوظبي ـ أ.ف.ب: أعلنت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي في أبوظبي امس، أن العاصمة الإماراتية ستكون مقرا لقيادة تحالف أوروبي بحري لمراقبة التحركات في مياه منطقة الخليج يعمل بالتنسيق مع تحالف آخر تقوده الولايات المتحدة.

وقالت بارلي خلال زيارة إلى قاعدة «السلام» البحرية الفرنسية في أبوظبي لمناسبة مرور 10 سنوات على تأسيسها «حصلنا رسميا على موافقة لإقامة مقر قيادة مهمة المراقبة التي بادر إليها الأوروبيون ويجري بناؤها حاليا على الأرض الإماراتية».

وأوضحت الوزيرة أن هذه المهمة القائمة على مراقبة التحركات، ستشمل بين 10 و15 شخصا، وهدفها «أن نساهم نحن أيضا في ضمان أمن الملاحة البحرية في الخليج إلى أقصى حد ممكن».

وشددت على أن المهمة الأوروبية «ليست منفصلة أبدا» عن عمل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، موضحة «سنقوم بالتنسيق مع الأميركيين».

ومنذ مايو، تشهد المنطقة توترا على خلفية هجمات ضد ناقلات نفط وضربات بطائرات مسيرة وصواريخ استهدفت منشآت شركة أرامكو النفطية السعودية. وقد ألقت الولايات المتحدة باللوم على إيران.

وذكرت بارلي أن فرنسا أرسلت جهاز رادار إلى السعودية بعد الاعتداء على أرامكو للمساعدة على «تعزيز الحماية».

وكانت بارلي أعربت في مؤتمر «حوار المنامة» في البحرين امس الأول عن قلقها من تبعات ما اعتبرته تراجعا «تدريجيا ومتعمدا» للدور الأميركي في الشرق الأوسط، مشيرة إلى أن تجنب الرد على اعتداءات الخليج أدى الى أحداث «خطيرة».

جونسون للبرلمان: اجعلوا «بريكست هدية عيد ميلاد مبكرة»

رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون متحدثاً خلال اطلاق البرنامجي الانتخابي لحزبه امس (رويترز)

لندن– وكالات: قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إنه يريد أن يصوت البرلمان على اتفاقه للخروج من الاتحاد الأوروبي «بريكست» قبل أعياد الميلاد.

وأكد جونسون امس ان تمرير الاتفاق من البرلمان سيكون «هدية عيد ميلاد مبكرة للأمة»، وسيضمن أن يستمتع الناس بموسم أعياد خال من الأخبار المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد.

ومن المقرر أن يتوجه البريطانيون إلى صناديق الاقتراع في 12 ديسمبر المقبل للإدلاء بأصواتهم في انتخابات مبكرة تمت الدعوة لها بعدما رفض البرلمان التمرير السريع لاتفاق توصل إليه جونسون مع الاتحاد الأوروبي.

ويعتبر جونسون هذه الانتخابات وهي الثالثة خلال أربع سنوات، الوسيلة الوحيدة لإخراج بلاده من مأزق بريكست الذي يقسم البلاد منذ الاستفتاء عام 2016.

وفي محاولة لإقناع الناخبين للتصويت لصالح حزبه، كتب رئيس الوزراء البريطاني بحسابه الشخصي على موقع تويتر أمس: «لقد حان الوقت لطي صفحة من التردد والتأخير والانقسام شهدتها السنوات الماضية، وبدء فصل جديد من التاريخ المدهش لهذا البلد، أعظم مكان على وجه الأرض».

وأضاف «في حين أن العائلات تتحضر لتقطيع الديوك الرومية في عيد الميلاد المقبل، أريدها أن تستفيد من فترة الأعياد وهي متحررة من مأساة بريكست التي تبدو من دون نهاية».

وأكد جونسون أن برنامجه الانتخابي «سيحقق بريكست وسيسمح لنا بالمضي قدما وتحرير إمكانات البلد كله».

وتعهد بعدم رفع معدلات الضريبة على المداخيل والتأمين الصحي الوطني والضريبة على القيمة المضافة، في ظل وجود حكومة محافظة.

ومع هذا الإعلان يؤكد جونسون مجددا تصميمه على الخروج من الاتحاد الأوروبي في أسرع وقت ممكن.

في غضون ذلك، كشف المحافظون عن برنامجهم الانتخابي حيث وعدوا بعدم زيادة ضريبة الدخل وتكاليف الضمان الاجتماعي وضريبة القيمة المضافة. كما تعهدوا بالاستثمار بكثافة في الخدمات الصحية الوطنية والشرطة.

وكان حزب العمال المعارض قد اعلن برنامجه الانتخابي الأربعاء الماضي، حيث وعد بتأميم خدمات المياه والطاقة والسكك الحديدية والبريد في حال فوزه في الانتخابات التشريعية المبكرة.

وفي الوقت الحالي، يتصدر حزب المحافظين الذي يشهد تزايدا في شعبيته استطلاعات الرأي بنسبة 40٪ من نوايا التصويت، متفوقا بأكثر من عشر نقاط على حزب العمال المعارض الرئيسي.

ومن المفترض أن يستفيد الحزب من تخلي زعيم حزب «بريكست» نايجل فاراج المناهض للمؤسسات الأوروبية عن تقديم مرشحين في أكثر من 300 دائرة. وكان فاراج متهما بأن يعرض الأصوات المؤيدة لبريكست لخطر التشتت.

لكن نتيجة الاقتراع لا تزال غير مؤكدة ويدعو معلقون سياسيون إلى الحذر.

بلومبرغ ينضم إلى مرشحي الرئاسة الديموقراطيين: ترامب يهدد بلدنا وقيمنا

صورة نشرها بلومبرغ على حسابه في «تويتر» معلنا انضمامه رسميا للسباق الرئاسي امس

واشنطن ـ وكالات: أعلن الملياردير الاميركي مايكل بلومبرغ ترشحه للرئاسة الأميركية لينضم إلى مجموعة كبيرة من المرشحين الديموقراطيين الساعين للحصول على ترشيح حزبهم لمنافسة الرئيس الجمهوري دونالد ترامب. وقال عمدة نيويورك السابق البالغ من العمر (77 عاما) على موقعه الالكتروني مع انطلاق حملته الدعائية البالغة كلفتها 30 مليون دولار «سأترشح للرئاسة لأهزم ترامب وأعيد بناء أميركا».

وأضاف بلومبرغ «لا يمكننا تحمل اربع سنوات اخرى من تصرفات ترامب الطائشة وغير الأخلاقية».

وأشار إلى أن ترامب «يمثل تهديدا وجوديا لبلادنا وقيمنا. وفي حال فوزه بولاية أخرى، فربما لا نتعافى ابدا من الاضرار».

وأنهى الاعلان التكهنات حول نوايا بلومبرغ الذي يستعد منذ أسابيع لدخول سباق الانتخابات التمهيدية وتسجيل اسمه مع لجنة الانتخابات الفيدرالية.

من جهة اخرى، وفي تحد لرغبة الرئيس الاميركي دونالد ترامب، واصلت البحرية الأميركية جهودها لطرد الجندي إدوارد غالاغر في قواتها الخاصة «نايفي سيلز»، بحسب ما ذكر مسؤول كبير في «البنتاغون»، طلب عدم ذكر اسمه. وأطلقت البحرية هذا الاسبوع إجراء قد ينتج عنه تجريده وثلاثة آخرين في وحدته من رتبتهم، وهو ما يعني عمليا طردهم من وحدة النخبة «نايفي سيلز».

وكتب ترامب بغضب على تويتر إن «البحرية لن تجرد المقاتل وجندي البحرية إدوارد غالاغر من رتبته».

لكن المسؤول الكبير، قال إن مجلسا خاصا بمراجعة ملفات العناصر «ماض في إجراءاته».

وستقرر هيئة المجلس الذي سينعقد في ديسمبر إذا كان غالاغر سيبقى في وحدته أم لا.

وواجه غالاغر تهما بقتل أسير شاب مصاب من عناصر تنظيم «داعش» طعنا ومحاولة قتل مدنيين آخرين في العراق في العام 2017، وعرقلة مجرى العدالة.

وتمت تبرئة غالاغر من معظم هذه التهم في يوليو لكنه أدين بسب التقاط صورة مع جنود آخرين أمام جثة الشاب وتم تخفيض رتبته.

لكن ترامب قرر في 15 نوفمبر الجاري إلغاء قرار خفض رتبة الجندي البالغ 40 عاما.